

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال شفوي - آني

تعميم التعامل بالشواهد الالكترونية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

على الرغم من المجهودات الكبيرة التي تقوم بها وزارة الاقتصاد والمالية والمديرية العامة الضريبة في إنجاح المرور إلى رقمنة العديد من الشواهد الإدارية، ووضعها مباشرة في متناول المرتفقين عبر المنصة الإلكترونية، لكن الملاحظ أن العديد من الإدارات والمؤسسات الأخرى لا تعترف بالقوة الإبرائية لهذه الشهادات والوثائق، رغم أنها تحمل الرمز التعريفي لها المعروف ب: "CODE D'Identification"، حيث يسهل التأكد من مصدرها ومن قوتها الإبرائية، مما يعيق عمل المقاولات ويترك انطبعا سيئا لدى المرتفقين. واعتبارا لكون غالبية هذه المؤسسات هي أبناءك ومؤسسات القروض، وأحيانا إدارات عمومية، نسألكم السيد الوزير المحترم:

- ما الذي قمتم به، من أجل تخطي هذه المعوقات لتعميم التعامل بالشواهد الإلكترونية؟

- وهل تم اعتماد مقاربة وطنية تشاركية من أجل تحقيق الأثر الفوري المنشود؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء:

امام شقران، سداس فتيحة، الطالبي مينة، بنسيلي السعيدة